Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

06 et 07 Février 2010
06 و 07 فبراير 2010

الأحداث المغربية

حفل تأبيني للمرحوم الأستاذ عبد الله الولادي

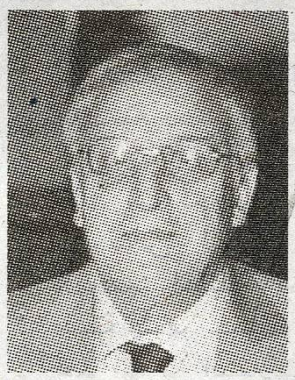

سينظم يوم الإثنين 8 من الشهر الجاري بمقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط، ابتداء من الساعة الثالثة زولا إلى غاية الخامسة والنصف مساء، حفل تأبين وتكريم لروح المرحوم الأستاذ الولادي، الذي وافته المنية في 19 يناير الماضي بمستشفى «أمبرواز باري» (ضاحية باريس) إثر معاناة مع المرض. وحسب اتصال هاتفي لجريدة «الأحداث المغربية» بالأمين العام للمجلس «المحجوب الهيبة»، فإن هذا الحفل التأبيني/التكريمي، سيكون الحضور فيه خاصا ومحدودا بين نخبة من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهيئة المحامين بالدار البيضاء وعدد من الأهل والأصدقاء المقربين وأفراد من أسرة الفقيد، حيث ستلقى كلمات وشهادات في حق الراحل.

للإشارة، كان المرحوم الأستاذ عبد الله الولادي محاميا ألمعيا ورئيسا بارزا سابقا للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان (مابين 2000 و2006) وعضوا فاعلا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبالمجلس الإداري لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء. وحصل الفقيد، الذي كان محاميا بهيئة الدارالبيضاء، على الإجازة في الآداب العربي سنة 1963، وعلى إجازة في الحقوق سنة 1970. كما كان عضوا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

Revue de presse droits de l'Homme

العلم

الديمقراطية وحقوق الإنسان

● تنظم لجنة القيادة المكلفة ببلورة خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب اليوم السبت 6 فبراير لقاء حول حصيلة أشغال المجموعات الموضوعاتية المكلفة بصياغة خطط عمل حول الأولويات التي حددها مخطط لجنة القيادة والمتمحورة حول «الديمقراطية والحكامة» و«الإطار المؤسساتي والقانوني» و«الحقوق الموضوعاتية والصنفية» و«مقاربة حقوق الإنسان والتنمية البشرية». وستحتضن فعاليات هذا اللقاء مؤسسة آل سعود بالدار البيضاء انطلاقا من الساعة التاسعة والنصف صباحا. يذكر أن هذا المشروع يحظى بدعم مالي يصل 2.4 مليون أورو، في إطار الشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجموعة الأروبية.

Revue de Presse droits de l'Homme

Droits Cherche disparu désespérément

La famille du disparu Houcine Manouzi a tiré à boulets rouges sur le rapport ayant trait à la mise en œuvre des recommandations de l'IER, publié le 14 janvier 2010 par le CCDH. Comme ce rapport fait état des résultats des investigations menées depuis 2005 pour dévoiler le sort des 66 citoyens disparus, la famille Manouzi considère que rien de nouveau n'a été révélé dans le cas de ce mécanicien d'avion, syndicaliste et militant politique, enlevé de Tunis le 29 octobre 1972 et détenu au secret au Maroc. Son sort a été classé parmi les 9 cas non résolus. Il est ainsi reproché au CCDH d'avoir conclu au décès de Manouzi en l'absence totale de preuves, ce qui dénote *« une volonté avérée de brouiller les pistes »*.

La famille suggère au CCDH de procéder à une nouvelle audition du responsable des surveillants du centre PF3, qui est encore en vie, pour avoir plus de précisions sur l'enlèvement de leur proche durant sa séquestration dans ce centre secret de la DGED, au début du mois d'août 1975. Elle exige par ailleurs *« la clarification du rôle de la gendarmerie royale puisque c'est une de ses brigades qui avait de nouveau arrêté le fugitif, le 19 juillet 1975, après son évasion du PF3 »*.

Abdelhak Senna/AFP

La famille Manouzi s'interroge sur le sort de Houcine, enlevé à Tunis en 1972.

« Comment peut-on se conformer aux principes de la justice transitionnelle dans un Maroc qui veut se démocratiser sans tenir compte des promesses formulées par les plus hautes autorités de l'Etat ? », s'interroge la famille du disparu. ■

Revue de Presse du

الشروق

Du 05 au 12/02/10

اعتبر الحبيب بلكوش أن التقارير الدولية تقتضي تواصلا أكبر، لتجاوز الضعف الذي يسمم العلاقات القائمة بين المؤسسات الرسمية الحكومية والوطنية مع مختلف الفعاليات، وأن فضاء الحريات ببلادنا عرف تطورا واتساعا ملحوظين، غير أنه أصبح يواجه، في ارتباط بذلك إشكاليات جديدة تهم العلاقة مع الصحافة مثلا، ومع ممارسة التظاهر و تأسيس الجمعيات؛ الأمر الذي بات يتطلب التفكير في تدبير هذه القضايا وغيرها من زاوية جديدة، ويعتقد القيادي في حزب البام بأن المؤسسات الوطنية هي مؤسسات استشارية لدى جلالة الملك من حيث الاختصاص. وعليها الاضطلاع بهذا الدور بشكل متميز، لأن المؤسسات الاستشارية يجب أن تكون كنزا لا ينضب من حيث الخبرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان حتى يُسهم في بناء ثقافة حقوقية. حول هذه القضايا وغيرها من الإشكالات المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان وكذا بحزب الأصالة والمعاصرة في علاقته بالمشهد السياسي يتكلم الحبيب بلكوش في الحوار التالي:

الحبيب بلكوش القيادي في البام ورئيس مركز دراسات حقوق الإنسان ل «الشروق»

عندما نصل إلى بلورة الاستراتيجيات الممكنة لترسيخ اختياراتنا الحقوقية لا نجد الجهة التي تتحمل المسؤولية

■ حاوره: عبد الحفيظ بوسيف

● تقارير عديدة لامست حقوق الإنسان في البلاد منها من اتهم المغرب بالارتداد والرجوع إلى الوراء، بما فيها تقارير وطنية وأخرى دولية تخص جمعيات مشتغلة في مجال حقوق الإنسان. التم كفاعل حقوقي واحد الذين ساهموا، في الآونة الأخيرة، في بناء صورة جديدة للمغرب، كيف تقرؤون اليوم هذه التقارير؟

○○ ما تعكسه هذه التقارير منذ قراءتها الأولى أن ما يعرفه المغرب ، سواء من حيث المكتسبات التي تحققت او من حيث الإشكاليات الجديدة التي باتت تطرح في فضاء الحريات العامة بالبلاد، يقتضي تواصلا أكبر، لتجاوز الضعف الذي يسمم العلاقات القائمة بين المؤسسات الرسمية الحكومية والوطنية مع مختلف الفعاليات سواء داخل البلاد أو خارجها (هيئات الأمم المتحدة، اللجان المختصة، المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان..)، وإيجاد آلية للتفاعل المستمر مع انشغالاتها، وتثمين وتطوير تجارب عرفتها بلادنا خلال فترة حكومة التناوب والمتمثلة في العلاقات المتميزة التي كانت قائمة سواء مع منظمة العفو الدولية بشأن بلورة تقاريرها والتفاعل مع المواقف والتدابير الرسمية الحكومية، او مع مختلف البات الأمم المتحدة من مقررين وأعضاء لجان..

أكيد أن فضاء الحريات ببلادنا عرف تطورا واتساعا ملحوظين، غير أنه أصبح يواجه، في ارتباط بذلك إشكاليات جديدة تهم العلاقة مع الصحافة مثلا، ومع ممارسة التظاهر و تاسيس الجمعيات؛ الأمر الذي بات يتطلب التفكير في تدبير هذه القضايا وغيرها من زاوية جديدة.

كما أن المتلقي بالخارج لا يمكن أن يهتم سوى بما يصله من أخبار وخاصة السلبية منها، ولا يمكنه في الوضع الحالي أن يطلع على التفاصيل ويتلمس الملفات، مما يتطلب الاضطلاع بالمسؤولية المتمثلة في ضرورة التواصل مع المتلقي من خلال بناء قنوات لإيصال وتوضيح التطورات التي يعرفها الحقل الحقوقي ببلادنا والإشكاليات التي نواجهها في تشييد صرح الديمقراطية ومرتكزات دولة القانون.

اعتقد أن المدخل الأساسي لمعالجة مستجدات قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب يتمثل في مطالبة الحكومة المغربية والمؤسسات المعنية بقضايا حقوق الإنسان بإعادة النظر في استراتيجياتها وفي آليات الاشتغال والتواصل ، خاصة أن الخطاب الذي يختزل معالجة القضايا في القول إنه ليس هناك أحسن مما كان وان البلاد حققت كل شيء في مجال حقوق الإنسان خطاب غير مقبول حتى بالنسبة للدول العريقة في الديمقراطية. ويمكن أن نشير، كمثال على ذلك، إلى النقاش المحتدم الآن حول العدالة بفرنسا، والذي يبدو من خلال الانتقادات التي توجه لهذا القطاع وكأننا في بلد متخلف من حيث الحريات العامة، والذي تدخل فيه رئيس الجمهورية ليطرح إشكالية استقلالية القضاء الفرنسي بروح تثمن الحوار الوطني إيمانا بان ذلك هو السبيل لرفع التحديات التي تواجهها فرنسا. لذلك اعتقد بان مثل هذه الروح هي التي يجب ان تطبع عمل المسؤولين المغاربة في التعامل مع الانتقادات التي توجه لعموم الأوضاع داخل المغرب.

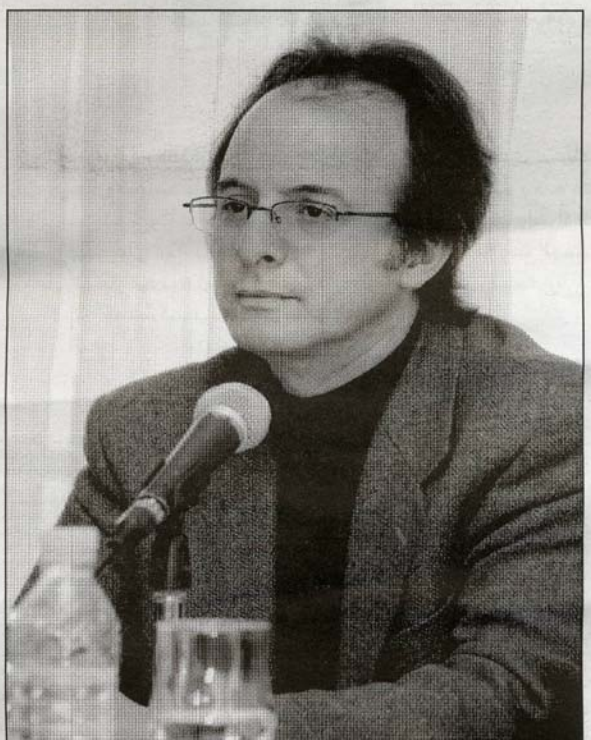

> عندما نصل إلى بلورة الإستراتيجيات الممكنة لترسيخ اختياراتنا الحقوقية، لا نجد أحدا أو جهة تتحمل المسؤولية.
> فعلى مستوى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تعتبر الحكومة أن الملف ذو صلة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما لا نجد فاعلين يتحملون مسؤولية الاهتمام الضروري بخلاصات تقرير الخمسينية، والطرق التي اقترحها لاستشراف مستقبل الإصلاحات بالمغرب.

● سبق لهيئة الإنصاف والمصالحة والتي اعتبرت تجربة رائدة في مجالها وفي المحيط وعبر العالم ان خرجت بخلاصات وتوصيات همت عددا من القطاعات لم تتم بلورتها وفق استراتيجيات واضحة. لماذا يعود ذلك في نظركم؟

○○ يمكن أن أقول بان توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كانت فعلا محطة متميزة في تاريخ المغرب في مجال معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بل يمكن القول أيضا إنها جاءت في سياق اوسع، مما يسمح باعتبارها جزءا من مسار مصالحات متعددة الأبعاد. فإضافة إلى المصالحة في تدبير هذا الملف المتعلق بالانتهاكات السياسية الجسيمة لحقوق الإنسان ، هناك المصالحة المتعلقة بملف الأمازيغية، وبالملف السياسي من خلال تجربة التناوب، وبملف المرأة من خلال المدونة.. وقد عبّر هذا السياق عن إرادة المغرب في بناء أرضية جديدة ترسخ الخيارات الديمقراطية وتدعو الجميع للإسهام في هذا البناء. وأرى ان هذه هي الروح التي تستمد منها هيئة الإنصاف والمصالحة مكانتها الحقيقية.

لقد عكست توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كما عكس تقرير الخمسينية هذه الروح. وحققنا من خلال ذلك المرحلة الأصعب المتمثلة في الاعتراف بمسؤولية الدولة على الانتهاكات الجسيمة، ومسؤوليتها في غياب حكامة جيدة في تدبير القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.. ولكن، عندما نصل إلى بلورة الإستراتيجيات الممكنة لترسيخ هذه الاختيارات، لا نجد أحدا او جهة تتحمل المسؤولية.

فعلى مستوى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تعتبر الحكومة أن الملف ذو صلة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما لا نجد فاعلين يتحملون مسؤولية الاهتمام الضروري بخلاصات تقرير الخمسينية، والطرق التي اقترحها لاستشراف مستقبل الإصلاحات بالمغرب.

إن هذا الوضع المتسم بغياب أدوات تفعيل التوصيات والخلاصات يدفعنا للتساؤل إن كان الغرض من الخطوات التي قمنا بها في هذا الصدد لا يتعدى الرغبة في معالجة وضعية مرحلية، أم اننا بصدد بلورة استراتيجيات فعلا. خصوصا إذا علمنا ان تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كلفت الدولة 200 مليون دولار في أقل تقدير، فضلا عن التكلفة السياسية. لقد حققنا من هذه التجربة نتائج كثيرة، إلا أن افتقارنا لاستراتيجية متكاملة، ناهيك عن تشتت المتدخلين، حال دون المضي قدما في قطف ثمار المسيرة الحقوقية. مما يفرض على كل العاملين في المجال مواصلة الاهتمام بهذه التوصيات والخلاصات عملا على تجسيدها على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، ورغبة من مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في مواكبة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة طرحنا محور الحكامة الأمنية في إطار الملتقى الاول لتقييم حصيلة هيئة الإنصاف والمصالحة شاركت فيه بقوة العديد من الأحزاب والنقابات، كان مناسبة لإثارة العديد من القضايا المرتبطة بهذا المحور من التوصيات والتساؤلات والتحديات التي لها علاقة بالإرهاب، وشبكات التهريب، والمخدرات، والهجرة السرية، والجريمة، إضافة إلى حصيلة الانتهاكات التي أبانت عن الخلل في تدبير القطاع.

● غياب جهاز منسق ونشتت المسؤوليات أدى بشكل أو بآخر إلى غياب بلورة خطة موحدة وشاملة. كيف تنظرون من هذه الزاوية إلى دور

الشروق

Du 05 au 12/02/10

المجلس الاستشاري الحالي أمام الحالات المسكوت عنها والتي دارت بشأنها نقاشات طويلة وتبادل للتهم؟

○○ أعتقد بأن المؤسسات الوطنية هي مؤسسات استشارية لدى جلالة الملك من حيث الاختصاص. وعليها الاضطلاع بهذا الدور بشكل متميز، لأن المؤسسات الاستشارية يجب أن تكون كنزا لا ينضب من حيث الخبرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان حتى يُسهم في بناء ثقافة حقوقية.

نحن مطالبون، في هذه الآونة، بإعادة النظر في الآليات التي تشتغل بها هذه المؤسسات، حتى تكون رافعة لأوراش الإصلاح المطروحة على المستوى القانوني وعلى المستوى التشريعي وعلى مستوى تأصيل ثقافة حقوق الإنسان. وما ينطبق على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينطبق أيضا على ديوان المظالم. إن هذه المؤسسة، على سبيل المثال، في حاجة إلى رجة لتغدو رافعة للإصلاح الإداري والدستوري قصد تقريب الإدارة من المواطنين لقضاء وحماية مصالحهم، واقتراح إستراتيجية الإصلاح ومساءلة القطاعات الحكومية حسب ما يصدر من تقارير حتى تضطلع هذه القطاعات بدورها بالشكل المطلوب، فضلا عن تقديم مجموعة من المقترحات الإصلاحية التي من واجب الدولة أن تتحمل مسؤوليتها اتجاهها بدءا بالوزير الأول.

● ألا تعتبرون أن الموضوع مرتبط بقدرة أشخاص وبرؤية أشخاص وبإبداع أشخاص؟

○○ أرى بأن مساءلة المؤسسات لابد أن تكون في منأى عن الأشخاص كيف ما كان تحملهم للمسؤولية. يجب أن نسائل المؤسسة وأن ننتقل من مرحلة شخصنة العمل داخل هذه الهيئة أو تلك الجمعية إلى تحمل المسؤولية من قبل جميع المكونات المشتغلة داخلها.

● باعتباركم مديرا لمركز الإعلام والتكوين في الميدان الحقوقي أسهمتم في الإصلاحات التشريعية والقانونية والبناء المؤسساتي، ما هي العلاقات الموجودة الآن بين المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية أو المكلفين بتدبير ملف حقوق الإنسان؟

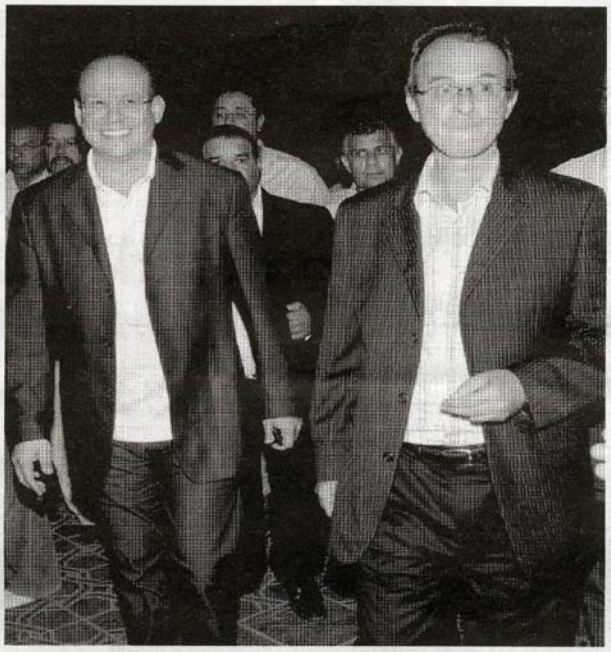

> في مجال القطبية يجب على القوى السياسية أن تصطف استنادا على مرتكزات مبدئية واختيارات من حيث التوجه والفكر لكي نسمح للمغاربة بالتمييز بين هذا وذاك في الحقل السياسي حتى لا تختلط الأوراق مادمنا في مرحلة توضيح ضروري على المستوى الإيديولوجي والسياسي والفكري بخصوص الخيارات اللازمة والأولويات الضرورية لترسيخ الديمقراطية والحداثة بالمغرب.

وهل لازالت هذه المؤسسات شريكا؟

○○ أظن أن هذه المؤسسات لازالت تعمل في إطار الشراكة، غير أن المطلوب الآن هو تقييم هذه الشراكة، خصوصا وأن هذه الأخيرة لا تعني بأن المجتمع المدني أصبح يشكل جزءا من سياسة حكومية. فالشراكة يُقصد بها، كما هو معروف في مختلف الميادين ، تقاسم المسؤولية في تولي بعض المهام التي تستلزم تقييما موازيا للوقوف عند مدى نجاعة هذه الشراكة وتقويم مسارها إذا كان الأمر يتطلب ذلك.

● تم الحديث عن خطة وطنية للنهوض بالديمقراطية والمواطنة ميزها الطابع الكرنفالي بدليل أن الواقع لم يعرف تمثلات جلية لهذه الخطة؟

○○ عند تقديم مشروع الخطة آنذاك في مركز التوثيق والتكوين الذي كان تابعا لوزارة حقوق الإنسان، انطلقنا من المشروع الإصلاحي المتجسد في الأوراش المعتمدة والديناميات المختلفة (الأمازيغية، المرأة، حقوق الإنسان، الحريات، التشريع..)، ففكرنا داخل وزارة حقوق الإنسان ومركز التوثيق رفقة فاعلين دوليين (مفوضية حقوق الإنسان بجنيف، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بأن المغرب كان يعيش وقتئذ ثورة لم يسبق أن شهدها في تاريخه، وأنه في حاجة إلى تصور شبيه بذلك الذي كان في الفترة المشار إليها.

للأسف، ظل المشروع الضخم حبيس الرفوف لمدة ثلاث سنوات، كما ظلت الميزانيات المرصودة مجمدة عند اصحابها، مما عكس خللا مؤسساتيا.

وفي المحطة الثانية، اعتمدنا أدوات لم يتم شاملة لم يكن بالمسألة البسيطة آنذاك ، غير أنه استنتجنا لاحقا أن بلورة وتنفيذ خطة كهذه، يتطلبان التهييء لها بترسانة علمية وتقنية كافية. إذ أن المشروع المغربي لبناء الديمقراطية والحداثة في حاجة ماسة وقوية إلى حركة وديناميكية اجتماعية حاملة لقيمه وحاملة لأفكاره، وهذا يتطلب نوعا آخر من الإستراتيجيات.

● أين هو المجتمع المدني من هذه الحركة؟ وهل يشارك بنفس حماس بداية الألفية الثالثة؟

○○ نسجل نوعا من الفتور في جانب، كما نلاحظ في جانب آخر، نمو أشكال تعبيرية أخرى داخل المجتمع المدني، خاصة في الاتجاهات الأكثر تخصصا. وقد يكون هذا الوضع تعبيرا عن أن جيل منظمات المجتمع المدني ذات الطابع العام والمهتمة والعاملة في حقول وموضوعات شتى قد بلغت درجة الإشباع مما يتطلب الوقوف في لحظة تقييمية للأداء.

لقد استنفذ عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، في شطر منه، ورقة كانت أساسية في برنامج حقوق الإنسان. والآن هناك تحديات جديدة تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجيات، إضافة إلى وجوب تأهيل الأطر والمناضلين بالأدوات اللازمة للاضطلاع بالأدوار الجديدة.

لقد آن الأوان للتشجيع على إحداث آليات متخصصة حقوقية ومدنية حتى يتسنى تولي المهام تجاه فئات وقضايا معينة.

+ ما هي أهم الإشكالات اليوم التي تدعو المؤسسات والمجتمع المدني للعمل على إيجاد إجابات عاجلة؟

++ أرى بأن اللحظة الراهنة تستوجب، على المستوى الرسمي إعادة النظر في شتت المتدخلين بالقطاع الحقوقي. فعلى مستوى التقارير المقدمة الآن من طرف الحكومة إلى اللجان المختصة في الأمم المتحدة ضمن الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب نجد أن كل تقرير أو تقريرين يتكلف به وزارة الخارجية، أو وزارة الداخلية، أو وزارة الشؤون الاجتماعية.. الأمر الذي بات يستدعي بإلحاح توفير آليات تنسيقية مناسبة تبلور سياسة متكاملة. كما أصبح مطلوبا من الجميع إعادة النظر في الإشكاليات الجديدة التي تطرح على الصعيد الحقوقي سواء في مجال الإعلام والصحافة، أو التظاهر، أو تأسيس الجمعيات..

إن تدبير هذه الموضوعات في محطة أولى أزال النقاب عن مواطن الخلل، وكشف جملة من التحديات والإشكاليات التي تتطلب مشاورات جديدة، تستند إلى الزخم الذي تتميز به هذه الحقول قصد استيعابها سواء تعلق الأمر بالجانب التكويني أو المؤسساتي، وذلك حتى يقوم الإعلام، مثلا، بدور هيكلي في توطيد المشاريع الديمقراطية والسياسية، دون أن يسقط القطاع تحت وصاية قاتلة للدولة.

إن المرحلة التي نمر منها ومتطلبات الإصلاح الخاصة التي تقتضيها تتطلب فتح فضاءات للتشاور سواء في قضايا الإعلام أو في قضايا حقوق الإنسان، أو غيرها من القضايا.. فيجب علينا في دولة المؤسسات أن نتحمل الدفاع عن المشروع الديمقراطي الحداثي باعتباره الفضاء الواسع الذي يحدد دورنا داخل المجتمع، وفي غيابه تنتفي كل شروط ممارسة الحريات.

● استنادا إلى موقعكم كقيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، كيف تلقيتم المبادرتين الخاصتين بمقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية لإنهاء ملف النزاع حول النزاع في الصحراء، وبتفعيل الجهوية بالمملكة؟

○○ ما أود التأكيد عليه هو أننا اعتبرنا، عند انطلاق مشروع حركة لكل الديمقراطيين، مسألة الجهوية مكونا اساسيا في المشروع الديمقراطي، خاصة وأنها تسمح بتجاوز رؤيا كلاسيكية يقتصر فيها التفكير في الإصلاح بالمملكة المغربية على المركز فقط وحول مرحلة أخرى من مميزاتها بناء الديمقراطية على الصعيد المحلي اعتمادا على مقاربة القرب . لذلك نعتقد في حزب الأصالة والمعاصرة أن الجهوية مدخل جديد لترسيخ الخيارات الديمقراطية.

أما عن المبادرة التي قدمها المغرب لمنح أقاليمنا الجنوبية الحكم الذاتي فقد جاء كجواب على مأزق وصلت إليه مجموعة من المبادرات التي اتخذت في هذا الملف. وقد أعطت المبادرة المغربية رؤية متكاملة لاستراتيجية الإصلاح داخل البلاد. ونحن نعتبر، بطبيعة الحال، هذا الورش الذي يُعتبر أهم ورش بالمغرب بتحدياته المتعددة.

وجاءت لحظة الفصل بتكوين اللجنة الاستشارية المكلفة بالجهوية رغبة في تجاوز محدودية انخراط الأحزاب المبدئي في أحد أهم أوراش المملكة.

● ما أهم ملامح مقترحكم فيما يتعلق بالجهوية؟

○○ نحن في الأصالة والمعاصرة لازلنا بصدد التفكير في ذلك، ولا نملك للحين رأيا جاهزا، فقد كان لنا موقف مبدئي قامت ببلورته وثائق المؤتمر الأول للحزب يؤكد على أهمية وحيوية الخيار الاستراتيجي المرتبط بالجهوية، ولكن هناك فرق ما بين الموقف المعبر عنه في المؤتمر في وثيقة عامة وترجمتها على شكل مقترح عملي يجيب على المحاور التي وردت في الخطاب الملكي، لذلك سيكون من المغالطات أن نجزم بتقديمنا وثيقة جاهزة.

اليوم عقد الحزب اجتماعا ، فاتخذ قرارا بإبلاغ اللجنة بمنهجية الاشتغال التي سنتبعها، حيث بلورنا مجموعة من المحاور ستكون أوراش تفكير بإشراك الخبرة المغربية لكي تساهم في تنوير الممارس السياسي حتى يتخذ القرار، إضافة إلى إشراك نخب جهوية ومسؤولين منتخبين، مادام أن المشروع يهم المغاربة قاطبة ويدعو كافة مكوناته وأطيافه السياسية والجمعوية الى المساهمة في النقاش الدائر حول الموضوع بكل مسؤولية ونزاهة واستحضار الثوابت الوطنية ، وذلك حتى لا يصبح هذا الورش الحضاري مطية لدعاوى قد تمس بقدسية الوحدة الوطنية للبلاد.

● أين تبتدئ المعارضة وما هي حدود الدعم للحكومة في سجال اليأس والائتلاف الحكومي؟

○○ نحن سائدنا البرنامج الحكومي أثناء تنصيب الحكومة، ولكننا ومنذ فترة سجلنا مؤاخذات على وتيرة الأداء داخل مجموعة من القطاعات، حيث قدمنا بخصوص ذلك رأينا إبان مناقشة مشروع مالية 2010، سواء تعلق الأمر بقطاع الأوقاف، أو الخارجية، أو الداخلية أو التعليم.. كما انتقدنا كذلك وتيرة الأداء الحكومي في ظل التحديات الكبرى. فالوتيرة لابد وأن تتصاعد لربح رهان التنمية، والتجاوب مع انتظارات المواطنين حتى لا نهدر زمنا لم يعد ممكنا السماح بإهداره في جزئيات وبديهيات.

وفضلا عن ذلك، سأعلنا الحكومة عن عدم تفعيل التزاماتها التي قطعتها على نفسها وقت تنصيبها ، ونطالبها بوضع جدولة للالتزامات والإعلان عنها، كما نطالب ببلورة عدة نقط ومقترحات قدمناها سابقا. علما أن الحكومة في العديد من القرارات وأثناء رصد عمل اللجان البرلمانية لا تملك الأغلبية، لذلك وقفنا على خلل واضح في ثنائية التواصل التنفيذي التشريعي والقدرة على تعبئة الأطر.

● إلى متى ستظلون معارضة هادئة؟

○○ إلى أن تتغير المعادلات السياسية الموجودة حاليا. نحن أحجمنا عن دعم الحكومة نظرا لتعاملها مع حزب الأصالة والمعاصرة من موقع هجومي، وإقصائي، وتوالي حملات التضييق على عملنا في موقع الأغلبية الذي كنا ندعم، إلى جانب التدخل في شؤون الحزب و موضوع انخراطات المواطنين فيه ، والاشتغال ضمن آلياته وهياكله. كل ذلك عجل باستنفاذ شروط مواصلة دعمنا للجهاز الحكومي.

● ماذا تقولون بخصوص الدعوة الموجهة إليكم لخلق قطب ليبرالي اجتماعي مع حزب التجمع الوطني للأحرار وضحية حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ؟

○○ سجلنا الدعوة، ونحن بشأن تداولها باعتبارها محطة حساسة في سياق التحالفات السياسية بالمغرب، ويصعب تقييم هذه الدعوة الآن، مادام التداول بخصوصها لم ينته بعد. وهذا ما سيعكسه إيجاد آليات التفكير الجماعي والمشترك مع الإخوان في حزب التجمع الوطني للأحرار خاصة بعد التصور الذي قدموه في الحقل السياسي. ومن جهة أخرى، قد يطرح تساؤل مفاده كيف ينسج تحالف ليبرالي مع حزب اشتراكي، وهذه النقطة ستتطلب تفكيرا جماعيا من الإخوة في حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية. صحيح أن ذلك صعب، لكن في مجال القطبية يجب على القوى السياسية أن تصطف استنادا على مرتكزات مبدئية واختيارات من حيث التوجه والفكر لكي نسمح للمغاربة بالتمييز بين هذا وذاك في الحقل السياسي حتى لا تختلط الأوراق مادمنا في مرحلة توضيح ضروري على المستوى الإيديولوجي والسياسي والفكري بخصوص الخيارات اللازمة والأولويات الضرورية لترسيخ الديمقراطية والحداثة بالمغرب.